مقدمة

سر السيطرة على العالم

كم يتغير العالم بسرعة. كانت الولايات المتحدة في الثمانينيات من القرن العشرين مجرد قوة عظمى يقابلها منافس أوتوقراطي يسهل الإحساس بالكره تجاهه. بعد عشر سنوات، تربعت الولايات المتحدة على عرش العالم من دون منازع. أما السيطرة الأمريكية على العالم فقد بدا وكأنه لا حدود لها تقريباً. واليوم، وبعد الإخفاقات المريعة في العراق، وفي مواجهة إعصار كاترينا، فقد بدأ الناس يتحدثون عن أفول نجم أمريكا.

أول ما ارتبطت عبارة "**القوة المطلقة**" بالولايات المتحدة، لم يكن المعنى المقصود منها إيجابياً. وكان وزير الخارجية الفرنسي آنذاك، هوبرت فيدرين - الذي كان يُعد من أشد المنتقدين للولايات المتحدة - هو أول من صاغ تلك العبارة عندما أعلن أن فرنسا «لا يمكن لها قبول عالم وحيد القطب من الناحية السياسية، أو عالم تحت مظلة ثقافة واحدة، أو أحادية قوة مطلقة وحيدة». وبالرغم من أن فيدرين استعمل عبارة "القوة المطلقة" بشكل تقريعي، فإنه وضع يده على تطور تاريخي ذي أهمية قصوى. فالولايات المتحدة - كما وصفها فيدرين - أصبحت «مسيطرة أو مهيمنة في كل المجالات»: لقد تجلى التفوق الأمريكي ليس في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتقانية وحسب، بل تعداها أيضاً «إلى الممارسات والمفهومات واللغة وكل مناحي الحياة» [1].

أما اليوم فلم تعد مقولة «أمريكا متفوقة في كل المجالات» صالحة أو صحيحة. ما تزال أمريكا قطب الرحى بالنسبة للعالم على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، إلا أنها محاصرة على عدة جبهات، وبدأت ثقتها بنفسها تهتز، كما تعرضت سمعتها

لعدة كدمات، واستنزفت مئات المليارات من مواردها المالية في حرب قد لا تنتصر فيها. في عين الوقت، هناك قوى بدأت بالظهور والمنافسة كي تتبوأ موقعاً متقدماً ينافس الولايات المتحدة. فالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال ليس أكبر سكانياً وحسب، بل يعتبر إجمالي إنتاجه المحلي معادلاً تقريباً لإنتاج الولايات المتحدة. أما الصين التي يقطنها خمس سكان العالم، فإن قوتها الاقتصادية بلغت أوجها بعد قرون من الركود. هل سيكون بإمكان الصين والاتحاد الأوروبي وبعض المنافسين الآخرين – مثل الهند على سبيل المثال – تخطي الولايات المتحدة، أو على الأقل امتلاك ما يكفي من القوة لإعادة تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب؟

أن تستطيع أمريكا المحافظة على موقعها كقوة مطلقة، أو أن يفرض عليها التَّخلي عن هذا الموقع، مسألة لها انعكاساتها الهائلة على العالم، وكذلك على الولايات المتحدة نفسها. هل العالم بحاجة في القرن الحادي والعشرين إلى «إمبراطورية أمريكية»، كما يتساءل المؤرخ البريطاني نيل فيرغيسون، وذلك لمعالجة المعضلات الناجمة عن الإبادة الجماعية، والدول المارقة، «والمنظمات الإرهابية التي أخذت على عاتقها مهمة تدمير نظام العالم الحر؟»[٢] أم هل تعتبر أمريكا كقوة مطلقة، تهديداً للسلام العالمي والاستقرار الكوني، كما يعتقد آخرون؟ [٣] ولكن إذا ما أخذنا المسألة من منظور الولايات المتحدة، هل يعني الأفول الأمريكي مزيداً من البطالة، وانكماشاً أكثر حدة في مستوى المعيشة، وهل يعني أن الولايات المتحدة ستكون أكثر عرضة لهجمات تأتي من الخارج؟ أم هل أن دور أمريكا بصفتها قوة مطلقة سيودي بمستقبلها إلى مهاوي الإفلاس، ويثير عليها نقمة العالم، ويجعلها عرضة لهجمات إرهابية أكثر؟

يتناول هذا الكتاب موضوع القوى المطلقة – ليس موضوع القوى العظمى، ولا حتى موضوع القوى العظمى، بل موضوع القوى **المطلقة** تحديداً. ألّفَ العديد من الكتاب كتباً حول الإمبراطوريات، القديمة منها والحديثة، الدكتاتورية منها والخيّرة[٤]. تعتبر الكتابة في موضوع نشوء الإمبراطوريات وسقوطها مزيجاً من المتعة المترافقة

بالإحساس بالمهابة، وذلك منذ عصر الإغريق القدامى. أشار ثوكيديدس إلى أن الديمقراطية كانت السبب في سقوط أثينا[٥]. اعتبر إدوارد غيبون أن المسيحية تحديداً كانت السبب الرئيس الذي أدى إلى أفول نجم روما [٦]. منذ عهد قريب، عزا بول كيندي سقوط القوى العظمى إلى تمددها الإمبريالي المبالغ فيه، بينما حدد جاريد دايموند في كتابه الموسوم: "**الانهيار** Collapse" "تدمير البيئة" كمتهم رئيس أدى إلى هذا السقوط [٧]. كما أضحت الكتابة حول الإمبراطوريات والإمبريالية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وغزو كل من أفغانستان والعراق، سواء من موقع التأييد أو الإدانة في واقع الأمر صناعة بحد ذاتها [٨].

لم يقم أحد حتى الآن بإجراء تحليل موضوعي للظاهرة الأكثر ندرة، والمتمثلة بالقوى المطلقة - لا يتجاوز عددها على امتداد التاريخ أصابع اليد إلا بالكاد- التي حشدت إمكانيات عسكرية واقتصادية هائلة تمكنت بواسطتها من السيطرة على العالم. تشكل هذه مجموعة خاصة لها صلة وثيقة بعالم اليوم، وما تزال دينامياتها الخبيئة تنتظر من يميط اللثام عنها. كيف يمكن لمجتمع أن يتحول ليس إلى قوة عظيمة وحسب، بل إلى **قوة تسيطر على العالم بأسره**؟ وعندما يتحقق لأي مجتمع مثل هذه السيطرة، ما الذي سيساعد في انهياره؟ من خلال استعراض ارتقاء القوى المطلقة وسقوطها على امتداد التاريخ، هناك الكثير من الدروس الحاسمة والعبر التي يجب استخلاصها، والتي تعكس أوجه الشبه والاختلاف بين الولايات المتحدة وأسلافها، بكل ما تحمله للقرن الحادي والعشرين من مضامين بعيدة المدى.

أطروحة هذا الكتاب هي الآتية: بالرغم من كل الاختلافات الهائلة بين القوى المطلقة على امتداد التاريخ، فإن كل واحدة من هذه القوى - وهذا يتضمن أي مجتمع يمكن وصفه بالمجتمع الذي استطاع فرض هيمنة عالمية - كانت على الأقل بمعايير زمانها، تتصف بتعددية وتسامح استثنائيين في المدة التي كانت ترتقي سلم التفوق. في كل واحدة من تلك الحالات، كان التسامح جزءاً لا يتجزأ من عملية فرض الهيمنة. من المدعاة للدهشة اكتشاف أن أفول نجم أي إمبراطورية ترافق

obeikandl.com

بشكل متكرر مع التعصب، ورهاب الأجانب، والدعوات إلى «النقاء» العنصري والديني والعرقي. هنا بيت القصيد: لقد زرع التسامح أيضاً بذور السقوط. ففي كل واحدة من تلك القضايا، كان التسامح يصل في المحصلة إلى نقطة حساسة تؤدي إلى إشعال فتيل الصراع والكراهية والعنف.

دعوني أبدأ هذه الأطروحة بتوضيح ما أعنيه بعبارة «القوة المسيطرة على العالم». إن محاولة وضع تعريف لهذه العبارة أمر يتطلب الكثير من الحذر، خصوصاً وأن العالم كان أكثر اتساعاً منذ ألفيّ سنة، أو حتى منذ خمسمئة سنة، وذلك قبل أن تقلصه السفن والطائرات والتكنولوجيا بشكل كبير. عندما كانت روما في أوج قوتها على سبيل المثال، كانت هي القوة المسيطرة على العالم - ولو لم تكن هي كذلك، فلا قوة أخرى يمكن أن تزعم ذلك - بالرغم من أن إمبراطورية عظيمة أخرى كانت حينها موجودة في الطرف الثاني من الكرة الأرضية، وأعني بها سلالة الهان في الصين والتي لم يكن لروما أي شكل من أشكال الاتصال بها. إذا كان المقصود هو أن روما كانت مسيطرة على عالمها - وهو العالم الذي عرفته واحتلته - ألا يجوز القول إن الأزتيكيين في المكسيك كانوا أصحاب السلطة والنفوذ في عالمهم، والأمر نفسه ينطبق على المصريين، وهكذا؟ ألا تعتبر تاهيتي قوة مطلقة في عالمها الصغير؟

من الواضح أن أي تعريف يتضمن في طياته اعتبار تاهيتي قوة مهيمنة على الصعيد العالمي هو تعريف فيه الكثير من التعميم. ولكن ما هو التعريف الصحيح؟ ما هو وجه الاختلاف بين روما من جهة، وبين شعب الأزتيك المكسيكي الذي وضع يده في أحد الأزمنة على أمريكا الوسطى، والذي لا يمكن اعتباره بأي حال قوة لها نفوذها على الصعيد العالمي، على سبيل المثال؟ بعض هذه العوامل واضح جداً: يتعلق أحد هذه العوامل بموضوع مساحة الإمبراطورية الرومانية (كانت مساحتها تبلغ مليوني ميل مربع، مقارنة بمساحة تقديرية للسلطة الأزتيكية التي بسطت نفوذها على مساحة تتراوح بين ١١٠٠٠ و٧٧٠٠٠ ميل مربع)؛ العامل الثاني يتعلق بعدد من كانوا تحت حكم روما (كان العدد قريباً من ٦٠ مليون شخص؛ بالمقابل، كان عدد

من بسط الأزتيكيون سلطتهم عليهم يتراوح بين مليون و٦ملايين شخص[٩]؛ أما العامل الثالث فيتعلق بحقيقة أنه لم تكن هناك قوة على الكرة الأرضية (بما في ذلك الصين في عهد حكم **الهان**) تتفوق اقتصادياً أو عسكرياً على روما في أوج تألقها الإمبراطوري؛ وهناك عامل رابع يتجلى في أن روما لم تنافس المجتمعات التي كانت متقدمة في المجال العلمي السائد في ذلك العصر وحسب، بل تفوقت عليها. باختصار، يمكن القول إن الاختلاف الجوهري يكمن في أن روما حققت السيطرة ليس فقط على عالمها هي، بل على العالم أيضاً.

بموجب ذلك، ومن أجل عوامل تتعلق بالهدف الذي يؤمل أن يحققه هذا الكتاب، فإنني سأصنف أي أمة أو إمبراطورية قوة مسيطرة على العالم إذا حققت الشروط الآتية مجتمعة: أولاً، إذا كانت قوتها تتفوق بشكل واضح على كل منافسيها المعاصرين المعروفين؛ ثانياً، إذا لم تكن تعاني من أي دونية في القوة الاقتصادية أو العسكرية مقارنة مع أي قوة أخرى على ظهر هذا الكوكب سواء كانت على دراية بوجودها أو لم تكن؛ ثالثاً، إذا كانت تفرض قوتها على مساحة شاسعة من الكرة الأرضية، وعلى عدد كبير من الأمم، وهو ما يجعلها تتجاوز حدود الهيمنة المحلية أو الإقليمية. بموجب هذا التعريف، فإن فرنسا لا تعد في ظل حكم لويس الرابع عشر قوة مسيطرة على العالم، والأمر نفسه ينطبق على إمبراطورية هابسبرغ Hapsburg، وكذلك على الولايات المتحدة خلال عصر الحرب الباردة؛ إذ إن كل واحدة من هذه الإمبراطوريات فشلت في تحقيق الشرط الأول: كل واحدة منها كانت تواجه بمنافسين هائلي القوة كانت لهم تقريباً السطوة نفسها.

سوف يكرس الجزء الأكبر من هذا الكتاب لمناقشة المجتمعات المؤهلة لكي تكون قوى مطلقة، ولإظهار كيف أن التسامح في كل واحدة من هذه الحالات كان حاسماً في ارتقائها باتجاه أن تسيطر على العالم. لكن دعوني أتحدث أولاً عن الأسباب التي تجعل من التسامح مسألة حيوية في هذا الصدد. قد يبدو هذا الزعم مفاجئاً للوهلة الأولى؛ لكن، في واقع الأمر، هناك تفسير بدهي وبسيط جداً لذلك.

فالمجتمع الذي ينزع نحو بسط سيطرته على العالم – وليس فقط على الصعيد

المحلي أو الإقليمي – لا بد له أن يكون في الموقع الأول في مجال التقدم التكنولوجي، والعسكري، والاقتصادي. أهم رأسمال بشري يمكن للعالم أن يقدمه، وفي أي لحظة من لحظات التاريخ – سواء على الصعيد الذكاء البشري، أو القوة المادية، أو المهارة، أو المعرفة، أو الإبداع، أو الشبكات، أو المبادرات التجارية الجديدة، أو الاختراعات التكنولوجية – لا يمكن أن يتوافر ضمن نطاق أي موقع بعينه، أو ضمن أي مجموعة عرقية أو دينية. فلكي يحلق أي مجتمع بعيداً عن أقرب منافسيه على الصعيد الكوني، عليه أن يستقطب الأفضل والأذكى في هذا العالم بغض النظر عن أعراقهم أو دياناتهم أو خلفياتهم. هذا ما كانت تقوم به أي قوة مطلقة على امتداد التاريخ بدءاً بإمبراطورية فارس الأخمينية، مروراً بالإمبراطورية المغولية العظمى، وانتهاء بالإمبراطورية البريطانية؛ ولم تنجح هذه الإمبراطوريات في ذلك إلا من خلال تفعيلها لمبدأ التسامح.

ولكن، مهلاً – هل كان المغول متسامحين؟ لقد أبادت جحافل جنكيز خان الهائجة قرى بأكملها، واستخدمت الجثث ركاماً ردمت به الخنادق. وكان داريوس، ملك بلاد فارس يقطع آذان أعدائه ويجدع أنوفهم قبل أن يضعهم على الخوازيق. (قام الملك كامبيسيس، وهو أحد أسلاف الملك داريوس بسلخ جلد أحد المسؤولين الفاسدين وجعل منه مادة لتنجيد إحدى الكراسي.) كما قامت الإمبراطورية البريطانية، بحسب جميع الدراسات المتعلقة بمدة ما بعد الاستعمار، على اللعب على وتر عنصرية الرجال البيض وحشد طاقاتهم. هل يمكن إطلاق صفة التسامح على أي من هذه الإمبراطوريات؟

سأطرح جواباً له وقع المفاجأة، وأقول، نعم. ومرد هذا الجواب هو أنني لا أتحدث عن التسامح من خلال منطق حقوق الإنسان الحديث [١٠]. لا أعني بعبارة التسامح المساواة السياسية أو الثقافية. بدلاً من ذلك، سوف أستعمل هذه العبارة بمعنى أنها تعني ببساطة أن تترك فسحة لأنماط مختلفة من الناس أن تعيش وتعمل وتزدهر في مجتمعك – حتى لو كان ذلك لأسباب ذرائعية أو إستراتيجية. لو وضعنا تعريفاً أكثر منهجية نوعاً ما، لعبارة التسامح لقلنا إن التسامح المقصود به في هذا

الكتاب يشير إلى درجة الحرية التي تسمح لأفراد أو جماعات من خلفيات عرقية أو دينية أو عنصرية أو لغوية أو غيرها، بالتعايش والمشاركة والتقدم في المجتمع.

التسامح بهذا المعنى لا يتضمن مبدأ الاحترام. فبينما كان الرومان يجندون محاربين من جميع الملل والنحل لبناء آلتهم العسكرية الهائلة، كانوا يعتبرون أن الآلهة تفضلهم على بقية الخلق، وكانوا دائماً ما يظهرون احتقاراً "للكلتيين" «البدائيين تماماً»، و أيضاً «للكاليدونيين العراة» الذين «كانوا يعيشون لأيام طوال في أوحال المستنقعات»، بالإضافة إلى الأوروبيين الشماليين من «القطعان المتوحشة» ذات «الأطراف الهائلة الحجم» [١١]. أكثر من ذلك، يمكن أن يستخدم التسامح بطريقة انتقائية. إذ يمكن غض الطرف عن بعض الجماعات التي تُعد مفيدة، بينما يستثنى من ذلك آخرون يمكن حتى أن يتعرضوا للاضطهاد بطريقة عنيفة. بحلول نهاية القرن الثامن عشر، بدأ الإنجليز يتعلمون كيفية تقبل الإسكتلنديين البروتستانت بوصفهم بريطانيين مثلهم -خصوصاً عندما تبين لهم أن الاسكتلنديين كانوا يشكلون رصيداً كبيراً استخدموه من أجل بناء الإمبراطورية - لكن هذا التسامح البريطاني الجديد لم يمتد ليشمل الأيرلنديين الكاثوليك [١٢].

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن المفهوم الرئيس هو التسامح **النسبي**. ما يهم في السباق نحو السيطرة على العالم أكثر من أي شيء آخر، ليس ما إذا كان مجتمع ما، متسامحاً من زاوية بعض المعايير المطلقة وغير المحددة بزمن بعينه، بل ما إذا كان أكثر تسامحاً من منافسيه من المجتمعات الأخرى؛ ذلك أن التسامح هو مسألة نسبية، لأنه حتى المجتمعات التي يتم التسامح معها يمكن أن تتعرض إلى معاملة فيها الكثير من الظلم والقسوة. فاليهود الروس في القرن التاسع عشر وجدوا في أمريكا الملاذ الآمن وذلك بالمقارنة مع المذابح الجماعية التي هربوا منها، إلا أنهم واجهوا موجات من المعاداة للسامية، وأخذوا نصيبهم من معاداة اليهود التي كانت سائدة في الولايات المتحدة.

لا أناقش هنا مسألة أن التسامح شرط كافٍ للسيطرة على العالم. فمهما كانت مملكة "البوتان" متسامحة، فإنها لن ترتقي مطلقاً إلى مصاف القوة المهيمنة عالمياً. هناك دائماً جملة من العوامل الإضافية ذات التأثير المتكامل – الجغرافيا، وعدد السكان، والموارد الطبيعية، وروح القيادة، من بين عوامل أخرى عديدة – تؤدي إلى بروز استثنائي لقوة مسيطرة على العالم. يؤدي الحظ المحض دوراً في ذلك أيضاً. وسوف تعتمد قدرة أي مجتمع على تحقيق السيطرة على العالم والمحافظة عليها، على طبيعة المنافسة، حتى في أكثر الظروف ملاءمة.

ما سأقوم بطرحه على بساط النقاش هو أن التسامح شرط ضروري للسيطرة على العالم. من زاوية معاكسة، أنا أطرح مقولة أن التعصب مرتبط ارتباطاً عضوياً بسقوط القوى المطلقة. إلا أن التفريق بين السبب والنتيجة في هذا المضمار هو أكثر إشكالية. غالباً ما يصعب على المرء أن يجزم فيما إذا كان التعصب يؤدي إلى السقوط، أو فيما إذا كان التعصب نتاجاً فرعياً للسقوط. في أغلب الحالات، يمكن اعتبار المقولتين يمتلكان القدر نفسه من الصحة.

أخيراً، أود التنويه إلى أن أطروحتي لا تطرح مقولة أن المزيد من التسامح يؤدي دائماً إلى مزيد من الازدهار. فالكثير من المجتمعات المتعصبة أضحت غنية وقوية؛ وتعد ألمانيا النازية مثالاً على ذلك. ولكن، لم يسجل التاريخ أبداً أن مجتمعاً بني على أساس النقاء العنصري، أو التعصب الديني، أو التطهير العرقي أصبح يوماً قوة سيطرت على العالم. فلكيّ يتم تحقيق السيطرة على العالم، والمحافظة عليها، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الإكراه وسيلة فاشلة، وأن الاضطهاد مكلف جداً، وأن الانتماء الديني المتجانس، تماماً مثل الاستيلاد الداخلي، هو غير منتج البتة.

بالإمكان اعتبار الولايات المتحدة المثال النموذجي للمجتمع الذي ارتقى إلى موقع السيطرة على العالم من خلال التسامح. بطبيعة الحال، لم يشكل الجزء الأكبر من تاريخ الولايات المتحدة النموذج المثالي لحقوق الإنسان، أكثر من النموذج

الذي مثله الرومان أو المغول. فالأمريكان كانوا يمتلكون العبيد؛ كما قاموا بتشريد سكان البلاد الأصليين، وارتكبوا أحياناً مذابح بحقهم. مع ذلك، لا يمكن إنكار أن الولايات المتحدة منذ نشأتها، ومن خلال التزامها الثوري الحقيقي بالحرية الدينية، بالإضافة إلى التزامها بنظام السوق المتاح بشكل غير اعتيادي أمام أفراد من طبقات شتى، وانتماءات قومية متعددة، استطاعت أن تجذب طاقات عشرات الملايين من المهاجرين وتكافئهم وتقدم لهم كل الدعم.

أدت المواهب التي تتمتع بها القوة البشرية المهاجرة إلى الدفع بالبلاد باتجاه النمو والنجاح بدءاً من التوسع باتجاه الغرب، مروراً بالانفجار الصناعي، وانتهاء بالنصر في الحرب العالمية الثانية. كان فوز الولايات المتحدة في السباق لامتلاك القنبلة الذرية – وهو حدث له أهميته التاريخية التي لا يمكن سبر غورها – نتيجة مباشرة لقدرتها على اجتذاب العلماء المهاجرين الفارين من الاضطهاد في أوروبا. وفي العقود التي تلت الحرب، ومع بروز قضية براون **ضد مجلس التعليم**، ونشوء حركة الحقوق المدنية، بدأت الولايات المتحدة أخيراً، وإن تم ذلك بشكل متقطع، وكانت تعتريه بعض العيوب، بالتحول إلى واحد من أكثر المجتمعات انفتاحاً من الناحيتين العنصرية والعرقية في تاريخ العالم. ولم يكن من قبيل المصادفة أنه كان العصرَ الذي ارتقت فيه الولايات المتحدة إلى موقع السيطرة على العالم.

يعود سبب بروز أمريكا بوصفها قوة مطلقة في العقد الأخير من القرن العشرين جزئياً إلى انهيار الاتحاد السوفيتي. لكنه كان يعكس أيضاً سيطرة الولايات المتحدة المذهلة في المجالين التكنولوجي والاقتصادي في عصر الكومبيوتر الآخذ في الانتشار؛ وهذه السيطرة بدورها كانت نتاجاً مباشراً لقدرة أمريكا المتفوقة على اجتذاب أفراد موهوبين من ذوي العقول الاستثمارية من كافة أنحاء العالم. لقد كان وادي سيلكون الذي احتضن أعظم فورة في الثروة في تاريخ البشرية إنجازاً قام به المهاجرون بالدرجة الأولى.

ولكن بينما تعزو أمريكا سيطرتها على العالم إلى مبدأ التسامح - ككل مثيلاتها من القوى المطلقة التي سادت قبلها- فإنها أيضاً تختلف عن سابقاتها بشكل كبير. أمريكا هي الديمقراطية الناضجة والتوافقية العالمية الأولى التي تحولت إلى قوة مطلقة. إنها القوة المطلقة الأولى في العالم التي تنشأ في عالم يعترف بحق جميع الأمم بتقرير مصيرها. وأخيراً، إنها القوة المطلقة الأولى التي تواجه خطر شبكات الإرهاب الدولي التي ربما تكون قد وضعت يدها على تقانة إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

هذه الجملة غير المسبوقة من العوامل تترك العديد من الأمريكيين اليوم في حيرة عميقة حول ماهية الدور الذي على الولايات المتحدة أن تقوم به في العالم. كيف يمكن أن تستخدم الولايات المتحدة قوتها العسكرية؟ كيف يمكن مواجهة خطر الإرهاب؟ هل على أمريكا أن تحاول البقاء قوة مطلقة، وهل العودة إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب أفضل بالنسبة إلى العالم ككل، وحتى بالنسبة إلى الولايات المتحدة نفسها؟

لم تكن مثل هذه الحيرة قد لاحت في الأفق خلال السنوات الأولى التي تلت انهيار جدار برلين - وهي حقبة تميزت بتفاؤل جَذِل على صعيد العالم كله تقريباً. انهزمت الشيوعية، وفقدت الأنظمة الشمولية مصداقيتها. كما أعلن فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ». بدا وكأن هناك إجماعاً ليس فقط في واشنطن، بل في أنحاء شتى من أصقاع المعمورة، على أن انتشار اقتصاد السوق والديمقراطية «سوف يحول جميع الأصدقاء والأعداء إلى "حفنة من المتنافسين" وهو ما سيتيح «لأناس أكثر في كل أنحاء العالم تحويل آمالهم إلى إنجازات» مزيلين بذلك «ليس فقط الحدود الجغرافية، ولكن الحدود الإنسانية أيضاً.» [١٣] ديمقراطية السوق الحرة هي اللعبة الوحيدة التي يمكن ممارستها في البلدة، والولايات المتحدة هي القائد الطبيعي لعالم ينحو بشكل متزايد باتجاه العولمة واقتصاد السوق والديمقراطية.

بالعودة إلى تلك الفترة، يمكن القول: إن أهم ملامح هذا العصر كان الافتراض الذي انتشر على نطاق واسع بأن الولايات المتحدة لن تتورط في أعمال حربية، أو استخدام القوة العسكرية لفرض هيمنتها. فهذه بلاد تمتلك قوة عسكرية لا ينافسها فيها أحد، بالإضافة إلى ترسانة من الأسلحة التدميرية التي لم يعرف الإنسان مثيلاً لها يوماً. ومع ذلك، افترض العديد من الناس داخل الولايات المتحدة وخارجها في عقد التسعينيات من القرن العشرين أن القوة المطلقة الجديدة في العالم سوف لن تستخدم قوتها العسكرية بشكل عدواني لأهداف توسعية، أو لغرض بناء الإمبراطورية. بدلاً من ذلك، عندما كان الأمر يتعلق بقوة الولايات المتحدة العسكرية، فإن الأسئلة الأكثر تداولاً في النقاش كانت تتمحور حول ما إذا كان من المسموح استخدامها لدوافع إنسانية محضة (كما في البوسنة ورواندا)، وما يمكن لأمريكا أن تقدمه للوفاء «بحصتها من المسؤولية عن السلام» – التي تتمثل في المليارات من الدولارات التي سوف لن تكون بحاجة إلى إنفاقها على مقتضيات الدفاع. كانت أمريكا على ما يبدو القوة العالمية المطلقة الأولى التي لم تتحول إلى إمبراطورية، والقوة المطلقة الأولى التي ليست لها مخططات عسكرتارية إمبراطورية.

لكن الحادي عشر من أيلول، سنة ٢٠٠١م غير كل شيء. فلقد تورطت القوة المطلقة خلال شهر من ذلك التاريخ في حرب. وبعد ذلك بسنة، أعلنت الولايات المتحدة عن استراتيجية للأمن القومي تركز على «الدور الأساسي المنوط بالقوة العسكرية الأمريكية»، مؤكدة على الحق في «التحرك استباقياً»، ومعلنة عن المحافظة على التفوق العسكري الأمريكي الأحادي القطب. فجأة، بدأ الحديث عن الإمبراطورية الأمريكية يطغى على ما سواه في كل مكان. نشرت مقالات عديدة –ليس فقط في منشورات مثل Wall Street Journal و Weekly Standard، ولكن أيضاً في صحف مثل New York Times و Christian Science Monitor – تدعو صراحة إلى تبني فكرة الإمبراطورية الأمريكية. كتب ماكس بوت في مقالته الشهيرة "مبررات نشوء الإمبراطورية الأمريكية"ما يلي:"أفغانستان وبلدان أخرى يعيث فيها

الاضطراب تستغيث طالبة النجدة من أي إدارة أجنبية متنورة تقوم بنفس ما قام به رجال إنجليز كانوا مليئين بالثقة بالنفس ويرتدون السراويل والخوذات المهيبة"، وأكد المؤرخ بول جونسون أن "الجواب على الإرهاب هو الاستعمار". في أوائل سنة ٢٠٠٣، طرح مايكل إيغناتيف، الباحث في شؤون حقوق الإنسان في جامعة هارفارد السؤال التالي: "ما هي الكلمة التي تصف الحال المهيبة التي أصبحت عليها أمريكا أفضل من كلمة "إمبراطورية"، وأضاف، أن وجود الإمبراطورية الأمريكية "في مكان مثل العراق يمثل الأمل الأخير للديمقراطية والاستقرار على حد سواء". في الوقت نفسه، دعا نيال فيرغيسون الأمريكيين إلى رمي مخاوفهم من "كلمة فيتنام" بعيداً، وارتداء عباءة إمبراطورية بريطانيا العظمى السابقة [١٤].

ما الذي كان يدور في خلد مقدمي هذه المقترحات حول إقامة إمبراطورية أمريكية؟ من الواضح أنه ما من أحد كان يطالب جورج دبليو بوش أن يتوج نفسه إمبراطوراً على الشرق الأوسط كما أطلق على الملكة فيكتوريا ذات مرة لقب إمبراطورة الهند. كان المقصود من ذلك بالنسبة إلى معظم مؤيدي هذه الفكرة هو أن الإمبراطورية الأمريكية تعني الاستخدام الهجومي والتدخلي للقوة العسكرية للولايات المتحدة بموافقة عالمية أو من دونها، لفرض تغيير الأنظمة القائمة، وبناء أمم جديدة – تحل محل الديكتاتوريات والدول المارقة والأنظمة الأخرى التي تشكل تهديداً، وتنصيب حكومات تتبنى نظام السوق، ومؤيدة للديمقراطية، وموالية للولايات المتحدة. وقد وصف أحد المعلقين هذا الموضوع كما يلي: «إن إمبراطورية الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين لها مزايا رائعة تتمثل بالأسواق الحرة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، تساعد في فرضها أعظم قوة عسكرية عرفها العالم في تاريخه» [١٥].

إذا تم استيعاب الأمر من هذه الزاوية، فستصبح الدعوات إلى قيام إمبراطورية أمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول أمراً منطقياً؛ ذلك أنه بعد الحرب العالمية الثانية، استغل الجيش الأمريكي الفترة التي كان يتمتع فيها بقوة لا تضاهى

لاحتلال ألمانيا واليابان وإعادة بنائهما. وطالما أنها نجحت في ذلك حينها، كيف لها ألاّ تنجح الآن، وهي تقف في وجه التهديدات اللا متناهية للإرهاب، في القيام بالشيء نفسه في عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول؟ كيف لها ألاّ تمسك بعنان القوة نفسه الذي أمسكت به كل من روما وبريطانيا، وتأخذ على عاتقها مهمة حضرنة العالم وعصرنته والأخذ بيده صوب الاستقرار؟

نالت هذه الدعوة في أعقاب الحادي عشر من أيلول الدعم من شرائح عريضة من الأصوات داخل الولايات المتحدة بمن في ذلك أولئك الذين لم يتمسكوا يوماً بقيم الإمبراطورية، والذين ربما يطلقون على أنفسهم صفة المعادين للإمبريالية. ويُعد توماس فريدمان، وهو أحد كتاب أعمدة الرأي في صحيفة نيويورك تايمز والمثال الأكثر إثارة للاهتمام في هذا الصدد. فبالرغم من شكوكه التي تبين مدى صحتها لاحقاً حول مزاعم إدارة بوش المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وشكوكه العميقة حول دور المصالح النفطية للولايات المتحدة في هذا الإطار، فقد دافع فريدمان مع ذلك، عن الحرب التي شنت على العراق «من أجل الإطاحة بصدام حسين»، وكذلك «من أجل التأسيس لشراكة مع الشعب العراقي» لبناء مجتمع ديمقراطي ينشد الاستقرار الذي هو بأمس الحاجة إليه من خلال «الحرية، ومنح مزيد من السلطة للنساء، وتحديث التعليم». ومن جانبه، كتب مايكل إيغناتيف الذي «يُعد واحداً من أشهر المؤيدين الليبراليين للغزو الأميركي للعراق» أن «الحقيقة هي أن الكثير من الشعوب مدينة في حريتها للقوة العسكرية الأمريكية» [١٦] – بالرغم من أن هذا قد يتعارض مع مواقف اليساريين الذين يرون في الإمبراطورية الأمريكية أساساً لجميع الشرور، كما يتعارض مع موقف الانعزاليين اليمينيين».

ولكن ما أغفل ذكرَه كلُّ أولئك الكتاب سواء استعملوا عبارة **الإمبراطورية** أو فضلوا إطلاق صفة **الدمقرطة أو بناء الأمة** أضحى جزءاً من التاريخ. أمريكا اليوم تواجه مشكلةً عمرُها من عمر الإمبراطورية نفسها، وهي مشكلة أساسية أدت من ضمن ما أدت إليه إلى سقوط معظم القوى التي كانت تسيطر على العالم. ونظراً لعدم وجود عبارة أفضل، سوف أطلق عليها وصف مشكلة «الغِراء».

تشكل هذه المشكلة مادة كتاب صاموئيل هتينغتون المثير للجدل بعنوان «**من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية القومية لأمريكا** Who Are We? The Challenges to America"s National Identity. وبروح فيها الكثير من العدوانية المتضمنة عبارات غير مناسبة سياسياً، يرى هتينغتون أن الهجرة المستمرة - خصوصاً من مناطق ناطقة باللغة الأسبانية كالمكسيك - تهدد بتدمير روحية القيم "الأنغلو- بروتستانتية الأساسية المتمثلة "بالفردية" و"أخلاقيات العمل"، و"حكم القانون". ويحذر هتينغتون أنه إذا لم تقم أمريكا بإعادة التأكيد على هويتها فإنها "ستتحول إلى كونفيدرالية هشة تتكون من مجموعات عرقية وعنصرية وثقافية وسياسية، لا يربط بينها إلا أقل القليل، وربما لن يكون بينها رابط على الإطلاق؛ اللهم إلا فيما يتعلق بتمركز هذه الجماعات على أرض ما كان يعرف بالولايات المتحدة الأمريكية"[١٧].

ينحدر خطاب هتينغتون هذا إلى مستوى القدح والذم. حقيقة الأمر أنه تمادى كثيراً في استخدامه لعبارات نارية ومهينة - فهو يشير على سبيل المثال إلى أن الأمريكيين من أصول مكسيكية يتكاثرون كالأرانب، وربما يخططون لاستعادة ولايات كاليفورنيا ويوتا وتكساس. مع ذلك، أعتقد أن هتينغتون كان محقاً في التعبير عن القلق بشأن ما إذا كان المجتمع الأمريكي لديه ما يكفي من «الغراء» كي يبقي على المجموعات السكانية الصغيرة فيه في حال من التماسك. لقد سقطت العديد من القوى المطلقة في الماضي بما في ذلك فارس الأخمينديين، والإمبراطورية المغولية العظيمة بسبب غياب الهوية السياسية القادرة على صهر مواطنيها المنتمين إلى خلفيات دينية وثقافية متنوعة في بوتقة واحدة.

لكن هتينغتون يرتكب اثنين من الأخطاء الكبرى. أولاً، وكما سأبين لاحقاً، وقعت القوى المطلقة فريسة للتشرذم والتفكك بسبب أن المجموعة الرئيسة فيها نحت باتجاه التعصب من خلال تأكيدها على هويتها «الحقيقية»، وتبنيها لسياسات شوفينية، وإحيائها للثقافة الأهلية، ومحاولتها طرد أو عزل «الغرباء» والمجموعات «العاجزة عن الانصهار في بوتقة الغالبية». من هذا المنطلق، يمكن القول إن الطريق

التي ستقود بشكل مؤكد إلى تدمير النسيج الاجتماعي لأمريكا تتمثل في الجهود المبذولة لربط الهوية الأمريكية بمجموعة عرقية أو دينية أصلية محددة. وهذا بالضبط ما يقوم به هتينغتون عندما يقوم بربط الهوية الحقيقية لأمريكا بالثقافة الأنغلو- سكسونية البروتستانتية WASP وقيمها المدنية، بالرغم من تأكيده على أن الأشخاص الذين ينتمون إلى أي عرق أو خلفية (باستثناء اللاتينوز) باستطاعتهم تبني الفضائل نفسها التي يفخر بها أتباع الثقافة الأنغلو- سكسونية البروتستانتية.

هناك خطأ آخر أكبر وقع فيه هتينغتون ذلك أنه أخفق في اكتشاف أن مشكلة أمريكا الحقيقية في مسألة "الغراء" متوضعة خارج أمريكا، وليس داخلها. ففي داخل حدودها، نجحت الولايات المتحدة بشكل استثنائي في خلق هوية سياسية محايدة عرقياً ودينياً هي من القوة والرحابة بحيث أنها استطاعت صهر جميع الأمريكيين من مختلف الأعراق والديانات والخلفيات في بوتقة واحدة. ولكن المشكلة هنا تكمن فيما يلي: لم تمارس أمريكا السلطة على الأمريكيين فقط. فمن خلال قوتها العسكرية التي لا ند أو نظير لها، (بما في ذلك القواعد العسكرية في أكثر من ستين دولة، وتُعد عبئاً على السيادة الوطنية لتلك الدول) وقوة تأثيرها الاقتصادي الهائل، والحضور القوي لشركاتها المتعددة الجنسية، وعلاماتها التجارية الاستهلاكية، وثقافتها، فإن أمريكا، بحضورها وسيطرتها، موجودة بقوة في كل زاوية من زوايا العالم. خارج حدود الولايات المتحدة لا يوجد سوى أقل القليل من الغراء، هذا إن وجد، ليشد الولايات المتحدة إلى مليارات الناس حول العالم الذي تفرض عليه سيطرتها.

يعلمنا التاريخ أن القوى المطلقة لا يمكنها الاستمرار إلا إذا ضمنت ولاء الشعوب الأجنبية التي تسيطر عليها -أو على الأقل- إذا استطاعت استمالة هذه الشعوب؛ ولم تكن القوة العسكرية الصرفة أبداً كافية لتحقيق هذه الغاية. طرحت روما الإمبراطورية نموذجاً ربما كان الأفضل بين أي نماذج أخرى، عن نجاح قوة مسيطرة عالمياً في الحصول على دعم قطاعات رئيسة من الشعوب المحتلة، وجذبها إلى مدارها بصورة أكثر فاعلية مما يمكن لقوة السلاح وحدها أن تفرضه. قدمت

روما عرضاً غير مسبوق مقارنة بمثيلاتها من الإمبراطوريات القديمة، على الشعوب، ذات الخلفيات المختلفة والمتشعبة، والمنضوية تحت سلطتها إذ عرضت عليها الانتماء السياسي إلى روما، بالإضافة إلى تقديم حزمة ثقافية لهذه الشعوب؛ وقد كان لذلك وقع إيجابي كبير. تقوم الولايات المتحدة بالشيء نفسه هذه الأيام؛ فهي تطرح على هذه الشعوب حزمة ثقافية – عارضات أزياء رائعات الجمال، وسلسلة مقاهي ستاربك، وعالم ديزني، وشطائر البيرغر المزدوجة، والكوكاكولا وغيرها – لها وقع إغرائي هائل على الملايين، بل المليارات من البشر حول العالم.

لكن روما كانت تتمتع بمزية إضافية: فقد جعلت من الشعوب التي فتحتها وسيطرت عليها جزءاً من الإمبراطورية الرومانية. أصبحت شعوب بريطانيا وشرق أوروبا وغرب إفريقيا المهزومة من رعايا – وفي حال النخب من الذكور، من مواطني – أعظم قوة على الأرض حينها. في عصر النهضة في إيطاليا، لاحظ نيكولو مكيافيللي بشكل لافت أن روما "دمرت جيرانها"، وأنشأت على أنقاضهم إمبراطورية عالمية من خلال "إشراك الغرباء بكل حرية في امتيازاتها ومفاخرها"[١٨].

لكن الولايات المتحدة ليست روما. فالديمقراطية الناضجة الأولى التي أضحت قوة تسيطر على العالم، وأعني بها الولايات المتحدة، لا تحاول، بل لا تريد تحويل الشعوب الأجنبية إلى رعايا – وبالتأكيد لا ترغب في جعل أفراد هذه الشعوب مواطنين فيها. عندما تتحدث حكومة الولايات المتحدة عن بَسْط الديمقراطية على الشرق الأوسط، فهي لا تفكر في منح العراقيين أو السوريين حق التصويت في الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة. النتيجة المليئة بالمفارقة، والتي تطبع الدور المزدوج الذي تؤديه الولايات المتحدة بصفتها قوة مطلقة نصبت نفسها نبراساً للحرية والديمقراطية على الصعيد العالمي، تتمثل في الشعور العارم بالعداء لأمريكا. اليوم، تواجه أمريكا مليارات من البشر على امتداد العالم؛ أكثرهم من الفقراء الذين يرغبون في أن يصبحوا مثل الأمريكيين، لكنهم يرفضون أن يكونوا تحت إبهام أمريكا؛ أناس يرغبون في أن يلبسوا ويعيشوا على الطريقة الأمريكية،

إلا أن السفارات الأمريكية ترفض منحهم سمات دخول إلى أمريكا؛ أناس تقول لهم أمريكا إنها تمثل الحرية لكنهم لا يرون في أمريكا سوى القوة التي تسعى فقط لتحقيق مصالحها.

أولئك المنادون بإمبراطورية أمريكية دائماً ما يستحضرون عظمة ونجاح الإيقونة الرومانية. ولكن -وكما آمل أن أبين لاحقاً- أرى أن أمريكا الحديثة في علاقتها بالعالم الذي تسيطر عليه هي نموذج مكرر أحمق، وأقرب بكثير إلى الإمبراطورية المغولية «البربرية» منه إلى نموذج روما.

يستخدم علماء الاجتماع مصطلحاً يطلقون عليه "المحاباة في الاختيار"، وهذا المصطلح يعني «إثبات» المرء للأطروحة التي يتبناها من خلال اختيار حالات تدعمها، وتجاهل تلك التي لا تدعمها. حاولت تجنب استخدام المحاباة في الاختيار من خلال طرح أكثر الشبكات اتساعاً وشمولاً، وكذلك من خلال دراسة كل مجتمع في التاريخ كان من الممكن أن يكون مؤهلاً كي يصبح قوة مسيطرة على مستوى العالم.

نتيجة لذلك، تبين لي أن بعض الأمثلة التي سُقتُها حول قوى مسيطرة على مستوى العالم - مثل الجمهورية الهولندية على سبيل المثال - لم تكن مسيطرة عالمياً بوضوح كمثيلاتها من القوى الأخرى، أو أنها لم تكن قوى مسيطرة على مستوى العالم إطلاقاً. أكرر القول هنا إنني -ومن خلال اختياري للقوى المسيطرة على مستوى العالم- حاولت جاهدة أن أبالغ في نظرتي الشمولية وليس العكس، وقد ساعد ذلك في دعم فكرة أطروحتي القائلة إن الإمبراطوريات التي اقتربت كثيراً من السيطرة على العالم اتبعت المسار الذي أصفه: التسامح في الطريق إلى الارتقاء نحو السلطة، والتعصب في الطريق إلى الهاوية.

تم ترتيب الجزء الباقي من هذا الكتاب على الشكل الآتي: يتناول القسم الأول موضوع القوى المطلقة التي سادت في العهود الماضية. يبدأ الفصل الأول بمناقشة

فارس الأخمينية وينتهي بالإسكندر الكبير. يركز الفصل الثاني على روما الإمبراطورية. ويناقش الفصل الثالث إمبراطورية تانغ في الصين، التي كانت خلال فترة أوج قوتها أعظم قوة في العالم، وكانت لها -على العكس من سلالة مينغ الأكثر شهرة- طموحات واضحة للهيمنة. أما الفصل الرابع فيستقصي الإمبراطورية المغولية.

ما بين العصور القديمة والعصر الحديث، برزت إمبراطوريتان دينيتان عظيمتان: المسيحية والإسلامية. وبعكس الديانات التوفيقية القديمة التي افترضت أن الشعوب المختلفة لها الحق في عبادة آلهة مختلفة، فإن كلاً من المسيحية والإسلام أصرا على أن هناك ديناً حقيقياً واحداً، وواحداً فقط. كانت الديانتان المسيحية والإسلامية بهذا المعنى غير متسامحتين في هذا الشأن بعكس الديانات الأقدم. وسواء كان ذلك مستنداً إلى الكتب المقدسة أم لا، فقد كانت النتيجة ألفية مليئة بالنزاعات وسفك الدماء والحروب.

أما القسم الثاني فيتناول موضوعيْ التنوير والتسامح. ففي الغرب، أفسح عصر الحروب الدينية الطريق ببطء لعصر التنوير. كان التسامح بالنسبة للمفكرين في عصر التنوير ليس فقط وسيلة، بل فضيلة أخلاقية، وواجباً أيضاً. لم يكن الاضطهاد الديني سيئاً وحسب، بل انتهاكاً لحرية الضمير أيضاً. وهكذا نشأت المُثُل الحديثة في التسامح؛ لم يعد هذا امتيازاً يقتصر على الملوك الحذرين، بل أصبح عنصراً أساسياً من عناصر «حقوق الإنسان». تحول عصر التنوير إلى ضامن لجيل جديد من الإمبراطوريات ومقللٍ من شأنها في الوقت نفسه. فمن ناحية، سهّل التسامح الجديد من إمكان بروز القوى المطلقة الأولى التي شهدتها أوروبا منذ ألف سنة؛ ومن ناحية أخرى، وبسبب مبادئه التي تناولت المساواة الكونية والحقوق الأساسية والحرية الشخصية، فقد سبّبَ عصر التنوير إشكاليات عميقة لكل الإمبراطوريات التي تلت ذلك العصر.

يلقي الفصل الخامس نظرة سريعة على أسبانيا في العصور الوسطى كنموذج

للقوة الأوروبية في مرحلة ما قبل عصر التنوير. كانت أسبانيا تتميز بالتنوع الديني الموجود فيها، حيث استوعبت سكانياً أعداداً كبيرة من المسلمين واليهود. ومع ذلك، لم تستطع أسبانيا مقاومة التعصب الذي ساد آنذاك، والمتمثل في المذابح الدينية، والطرد، ومحاكم التفتيش التي دمرت المجتمع الأسباني، وأوقفت زخم ازدهاره، وجعلت من أسبانيا مثالاً فجاً للتعصب المسيحي الذي منع القوى الأوروبية العظمى في العصور الوسطى من تحقيق طموحها في أن تصبح قوى مسيطرة عالمياً.

يدور الفصل السادس حول البروز المفاجئ للجمهورية الهولندية، وهي الدولة الأوروبية الأولى التي تعتنق مبدأ التسامح الجديد. ففي سنة ١٥٧٩م - وبينما كانت بقية أنحاء أوروبا غارقة في غياهب التعصب - تبنت الجمهورية الهولندية مبدأ الحرية الدينية في دستورها التأسيسي. تحولت خلال مدة قصيرة إلى ملاذ للاجئين الفارين من الاضطهاد الديني، ليس فقط من أسبانيا، بل من كافة أنحاء أوروبا. وكانت النتيجة المباشرة أن تحولت هذه الجمهورية إلى الدولة الأكثر ثراء على وجه الأرض، وأكثرها حيوية، وكانت تتمتع «بتفوق إنتاجي وتجاري ومالي» وأيضاً «بوضع استثنائي» من «الهيمنة» الكونية [١٩].

يتحول الفصل السابع عن الغرب كي يقوم بنظرة مقارنة إلى ثلاث من الإمبراطوريات التي لم تحقق مطلقاً السيطرة على العالم: وهي إمبراطورية مينغ في الصين، وإمبراطوريتان إسلاميتان عظيمتان وهما الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية المغولية. يعود الفصل الثامن بالقارئ إلى الغرب ليناقش بريطانيا العظمى، التي خلفت الجمهورية الهولندية كنموذج للمجتمع الأكثر تسامحاً في أوروبا، والتي حكمت «أكبر إمبراطورية في التاريخ» [٢٠] - وهي إمبراطورية لو ضُمَّت إليها المحيطات التي كانت تحت سيطرة البحرية البريطانية لغطّتْ سبعين في المئة من مساحة الكرة الأرضية. إلا أن البريطانيين الذين كان عليهم مواجهة الأفارقة والآسيويين، وأقوام أخرى من غير البيض، قد استهلكوا كل قيم التسامح التي كانوا يتمتعون بها. فبغض النظر عن سوية «التنوير» الذي كان البريطانيون يتغنون به،

فإنهم لم يستطيعوا التغلب على نزعتهم الاستعمارية العنصرية التي أثبتت أنها قوة فتاكة طغت على إمبراطوريتهم من أقصاها إلى أقصاها.

يأخذنا القسم الثالث من مرحلة سقوط الإمبراطورية البريطانية إلى العصر الحديث. يناقش الفصل التاسع دور التسامح في تحول الولايات المتحدة من مستعمَرة حديثة النعمة إلى قوة مطلقة على الصعيد الكوني. يناقش الفصل العاشر اثنتين من القوى العظمى اللتين بنيتا على مبادئ التعصب والنقاء العرقي: وهما ألمانيا النازية واليابان. ويتعرض الفصل الحادي عشر بالتحليل إلى منافسي الولايات المتحدة الرئيسيين هذه الأيام.

أما الفصل الثاني عشر فيحاول تطبيق الدروس والعبر المستخلصة من الماضي على القرن الحادي والعشرين، ويتناول بالتحديد النقاش حول الإمبراطورية الأمريكية. فعلى مدى ألفين وخمس مئة سنة، كانت كل واحدة من القوى المطلقة تواجه واحداً أو اثنين من التحديات الهائلة: المحافظة على التسامح الذي أعطى الدفع والزخم اللازمين لارتقائها، أو التأكيد على الروابط المشتركة القادرة على تأمين ولاء الشعوب التي تحكمها، أو على الأقل، قبول من تلك الشعوب بهذا الحكم. خلال السنين القليلة الماضية، استهلك هذان التحديان جهود أمريكا الخارجية الهادفة إلى فرض وجودها كقوة مسيطرة على العالم. ومن قبيل المفارقة، يمكن القول إن بإمكان أمريكا أن تبقى قوة مطلقة، فقط لو تحاول أن لا تظهر كقوة مطلقة.